الأمم المتحدة

A/C.1/76/PV.10

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **١٠**

الخميس، ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٢١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد هلالي ..... (المغرب)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البنود من ٩٢ إلى ١٠٧ من جدول الأعمال (*تابع*)

مناقشات مواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): ستواصل اللجنة مناقشتها المواضيعية بشأن المجموعات الخاصة بـ "الأسلحة النووية" و "أسلحة الدمار الشامل الأخرى" و "الفضاء الخارجي (جوانب نزع السلاح)" و "الأسلحة التقليدية".

وأود أن أذكر الوفود التي تأخذ الكلمة بأن تتفضل باحترام المدة المخصصة للبيانات، وهي خمس دقائق عندما تتكلم الوفود بصفتها الوطنية وسبع دقائق عندما تتكلم باسم مجموعات من الوفود.

السيد فرانتشيسي (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن آخذ الكلمة باسم إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألمانيا، آيسلندا، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، تركيا، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، فنلندا، كرواتيا، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، النرويج، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليونان، بلدي إيطاليا.

تتيح هذه المناقشات المواضيعية فرصة مهامة لإجراء حوار بناء، لا سيما قبل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. ولا يزال الوباء يعطل خططنا، ولكن يسرنا تمكن اللجنة الأولى من عقد الاجتماعات بالحضور الشخصي، حتى في هذا الشكل المختصر. ونأمل أن يوفر ذلك مثالا يحتذى به في المنتديات الأخرى خلال الأشهر المقبلة. ولدينا فرصة لإعطاء زخم جديد لمناقشاتنا. والحوار يمكن أن يساعدنا، ولكنه ليس كافيا. وعلينا أن نستخدم الوقت بحكمة لتحديد مجالات التقارب. ونود في ذلك السياق نتشاطر وجهة نظرنا بشأن ما هو مطلوب لتحقيق مؤتمر ناجح لاستعراض معاهدة عدم الانتشار والمساعدة على الدفع قُدما بعملية نزع السلاح.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

لا تزال معاهدة عدم الانتشار إنجازا فريدا. فمنذ عام ١٩٧٠، ظلت حجر الزاوية للهيكل العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح، فضلا عن كونها عنصرا أساسيا للسلم والأمن الدوليين. ولم يكن نجاحها أمرا مفروغا منه، ولا بد من الاهتمام بها لكفالة استمرار ملاءمتها لمقضيات الأحوال وفعاليتها. ويتطلب تحقيق التنفيذ الكامل لمعاهدة عدم الانتشار دعما نشطا من الدول الأطراف والتزامات مُجدية ودائمة. ولهذا السبب فإن مؤتمرات الاستعراض ذات أهمية.

وينبغي أن نعترف بإنجازات معاهدة عدم الانتشار، وأن نلتزم الأمانة في استعراض تنفيذها – وفي تحديد المجالات التي أنجزنا فيها عملا جيدا وتلك التي لا يزال يتبقى فيها عمل يجب أن نقوم به. وينطبق ذلك أيضا على استعراض إجراءات دورات الاستعراض وأساليب عملها. والواقع أن التقييم الصادق لحالة معاهدة عدم الانتشار يتجلي أمامنا كعنصر حاسم في نتائج المؤتمر الاستعراضي. وكذلك نحن بحاجة إلى النظر إلى مصلحتنا المشتركة في تعزيز المعاهدة للحفاظ على الالتزامات، وتضييق الخلافات، وإفساح المجال للتوصل إلى حل وسط من أجل النهوض بأهدافنا المشتركة.

ويأخذ نهجنا في الاعتبار البيئة الأمنية الدولية، من دون إغفال المخاطر التي تشكلها الأسلحة النووية. والواقع أن معاهدة عدم الانتشار كانت دائما أداة لتحقيق أهداف طموحة، مع مراعاة الواقع الجغرافي – السياسي. ولم يتغير ذلك الهدف – أي التقدم نحو عالم خال من الأسلحة النووية وبلوغه. وتحقيقا لتلك الغاية، نؤيد اتخاذ تدابير عملية وشاملةللجميع، بما في ذلك إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشار، ودخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، وإجراء مفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح من أجل إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، والتعاون في مجال التحقق من نزع السلاح النووي، واتخذا تدابير للحد من المخاطر الاستراتيجية والنووية، وإعادة تأكيد الضمانات الأمنية السلبية القائمة أو تشديدها، وزيادة الشفافية بشأن الترسانات النووية، والدخول في حوار شامل بشأن المذاهب النووية.

وهناك عدة مشاريع قرارات قدمت هذا العام تهدف إلى الدفع قُدما بجدول الأعمال هذا، بما في ذلك بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، والتحقق، والعمل المشترك والحوار المستقبلي. ونسلم أيضا بالحاجة إلى مبادرات لنزع السلاح تعترف بأهمية الشمولية والتنوع، ولا سيما من خلال المشاركة المتساوية والكاملة والفعالة للمرأة وإشراك الشباب. وبالإضافة إلى ذلك، نعلم أن هناك عدة جهود أخرى جارية في مجال نزع السلاح يمكن أن تسهم في التوصل إلى نتيجة إيجابية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار، منها مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح ومبادرة استكهولم. ونسلم أيضا بقيمة المناقشات الجارية بين الخبراء كجزء من الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي ومبادرة تهيئة بيئة لنزع السلاح النووي.

ولا يمكننا تجاهل البيئة الأمنية الدولية أو عدم الاعتراف بالقيود التي قد تفرضها؛ ولكن التقاعس ليس جوابا. وعلينا أن نمضي قدما بشكل تعاوني وبسبل تحد من المخاطر، وتبني الثقة، وتعزز التحقق والامتثال، بغية تحقيق المزيد من التخفيضات في الأسلحة النووية.

ونرحب بتمديد المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وروسيا، التي تشكل إسهاما حاسما في الأمن الدولي. ونقدر أيضا جهود بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية لزيادة الشفافية لديها فيما يتعلق بالمذاهب والأسلحة النووية التي تعالجها. ونشجع الدول الأعضاء الخمس الدائمة في مجلس الأمن على مضاعفة جهودها لتحقيق نتائج ملموسة خلال مؤتمر الاستعراض المقبل، وبالتالي بناء مسارات لمواصلة تخفيض ترساناتها النووية.

وقد أيدت جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار الالتزام بعالم خال من الأسلحة النووية. بيد أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل مسؤولية خاصة، على النحو المبين في المادة السادسة من المعاهدة. ولا يمكن بناء الثقة والاطمئنان اللازمين في هذا الصدد إلا من خلال التعاون المستمر عبر المناطق، بما يشمل جميع أصحاب المصلحة.

واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد التزامنا باتخاذ إجراءات متعددة الأطراف فعالة لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وهي أسلحة تشكل تهديدا متزايدا للسلم والأمن الدوليين. ولا يزال تأمين المواد الحساسة، ولا سيما الحيلولة دون وقوعها في أيدي الشبكات الإرهابية، وتنفيذ الضوابط الفعالة على الصادرات، يشكلان تحديا كبيرا. وتشير تلك التحديات إلى الحاجة إلى التنفيذ العالمي والفعال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. إن الامتثال للالتزامات الدولية وإنفاذها عنصر أساسي في الجهود العالمية لدعم الهيكل الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار.

وفضلا عن ذلك يجب عدم التسامح مع الإفلات من العقاب. وكفالة المساءلة شرط حاسم للحفاظ على سلامة القواعد المعمول بها. وعلى نفس المنوال، نود أن نكرر تأكيد دعمنا لآلية الأمين العام للتحقق من الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، بوصفها الآلية الدولية المستقلة الوحيدة المتاحة حاليا للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة البيولوجية. والآلية عنصر رئيسي في هيكل عدم الانتشار ونزع السلاح. وينبغي الحفاظ عليها وتعزيزها، مع تجنب أي خطر يهدد استقلالها.

وتتيح لنا اللجنة الأولى فرصة لتبادل الآراء بشأن التحديات القائمة والفرص المتاحة لإحراز التقدم نحو إجراء تقييم صريح لما يمكننا القيام به بشكل جماعي للنهوض بالأمن الدولي وإنفاذه وتعزيزه. ونحن على استعداد للتعاون مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، واضعين ذلك الهدف نصب أعيننا.

السيدة دنكان (نيوزيلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد نيوزيلندا البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا باسم ائتلاف البرنامج الجديد (انظر A/C.1/76/PV.8) وتكرر تأكيد التزامها المستمر بالعمل مع مجموعة إلغاء حالة التأهب.

وفي السنوات الأخيرة، شهدنا تحديث الترسانات النووية، وتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية، وتدهور الترتيبات الجماعية لتحديد الأسلحة، وعلامات تجدد سباق التسلح، وهو اتجاه بعيد كل البعد عما تقتضيه المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد وصلنا إلى منعطف حرج فيما يتعلق بمصداقية نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تأتي إلى مؤتمر استعراض المعاهدة وهي مستعدة للبدء في الوفاء بواجباتها وتنفيذ التزاماتها القائمة، بما في ذلك تعهدها القاطع بتحقيق القضاء التام على ترساناتها النووية. ويجب أن تضطلع بدورها في تنفيذ الصفقة الكبرى للمعاهدة.

ويسرنا أن يكون لدينا سبب للاحتفال هذا العام – بمناسبة بدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية. ونتطلع إلى الاجتماع الأول للدول الأطراف في شهر آذار/مارس، ونشجع جميع البلدان على المشاركة كأعضاء أو موقعين أو مراقبين.

وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية، تظل نيوزيلندا حازمة في رفضها وإدانتها لاستخدامها في أي مكان، ومن جانب أي شخص، وتحت أي ظرف من الظروف. ويساورنا قلق عميق إزاء حالات استخدام الأسلحة الكيميائية التي وقعت مؤخرا، بما فيها تسميم السيد نافالني والاستخدام المتكرر والمؤكد للأسلحة الكيميائية من جانب سورية. وتلك إهانة للقواعد والمعايير العالمية التي التزمنا جماعيا بالتمسك بها. ونكرر مناشدتنا للمعنيين بالأمر أن يتعاونوا تعاونا كاملا مع المجتمع الدولي ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ونؤكد مجددا دعمنا القوي للعمل الحاسم الذي تقوم به المنظمة.

ولا تزال المجموعة ٣، "الفضاء الخارجي (جوانب نزع السلاح)" تزداد أهمية مع تزايد اعتمادنا على الهياكل الأساسية الفضائية. ولجميع البلدان مصلحة وطنية وجماعية قوية في كفالة الاستخدام الآمن والمستدام والمسؤول والسلمي للفضاء الخارجي. ويمكن أن يكون لتعطيل النظم الفضائية عواقب وخيمة وبعيدة المدى على الجميع. وتؤيد نيوزيلندا بقوة هدف منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وتحث جميع الدول على التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وتعارض نيوزيلندا بشدة أي إجراء قد يؤدي إلى نشوب نزاع في الفضاء أو توسيع نطاقه بحيث يشمل الفضاء.

ويساورنا قلق عميق إزاء تجارب القذائف المضادة للسواتل، التي تشكل مخاطر كبيرة على سلامة السواتل الحالية وتلك التي تُطلق في المدار. وبالنظر إلى اعتماد الاقتصادات والمجتمعات الحديثة اعتمادا كبيرا على الهياكل الأساسية الفضائية، فإن المخاطر الناجمة عن اختبارات المقذوفات المضادة للسواتل تؤثر علينا جميعا. ونحث جميع الدول على الامتناع عن الأنشطة التي تقوض أمن الفضاء.

ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن من مصلحتنا الجماعية دعم التدابير الرامية إلى منع أي سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك تدابير الشفافية وبناء الثقة من أجل كفالة إبقاء الفضاء آمنا ومستداما للاستخدامات السلمية. ونحث الدول بقوة على إعادة الالتزام بذلك العمل الشديد الإلحاح. ونحن كمجتمع دولي بحاجة إلى التحرك نحو الاتفاق على ماهية السلوك الآمن والمستدام والمسؤول في الفضاء، لكفالة أن يظل الفضاء متاحا للجميع.

وتؤيد نيوزيلندا إضفاء الطابع العالمي على معاهدات الأسلحة التقليدية الرئيسية وتنفيذها الكامل، بما فيها معاهدة تجارة الأسلحة، والاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية، واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، فضلا عن الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، وبروتوكولاتها. ويجب أن تواكب الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة أيضا التطورات التكنولوجية وأن تستجيب لها. إن معالجة الشواغل الأخلاقية والقانونية والاستراتيجية الخطيرة التي تطرحها منظومات الأسلحة الفتاكة المستقلة هي من أكثر قضايا نزع السلاح إلحاحا في عصرنا، ومن ضمن الأولويات الرئيسية لنيوزيلندا التوصل إلى إجراءات الحظر الضرورية بشأن تلك المنظومات وفرض الحدود والضوابط الضرورية عليها. وما زلنا ملتزمين بتحقيق نتيجة طموحة ضمن فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيا الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، ومؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية لاستعراض الاتفاقية، وكذلك العمل مع جميع الوفود من أجل تحقيق تلك الغاية.

وتلتزم نيوزيلندا أيضا التزاما راسخا بدعم الجهود الرامية إلى التصدي لمخاطر استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، بما في ذلك التفاوض على إعلان سياسي بشأن تلك المسألة.

السيد محمد ناصر (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد ماليزيا البيانين اللذين أُدلي بهما باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/76/PV.7) ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/76/PV.7).

إن وجود الأسلحة النووية اليوم يشكل أحد أكبر التهديدات الوجودية للبشرية. ومسؤوليتنا الجماعية هي القضاء التام على تلك الأسلحة، وهو هدف من الأهداف الحاسمة للأمم المتحدة. ولم يكن القصد أبدا تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، ولا يمكن أبدا تفسير تمديدها على أنه يمنح أي شرعية أو صلاحية لوجود الأسلحة النووية أو حيازتها إلى أجل غير مسمى. وتأمل ماليزيا أن تستخدم جميع الدول الأطراف المؤتمر العاشر المقبل للأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة لإعادة تأكيد وتنفيذ الالتزامات، فضلا عن الالتزامات السابقة، مع إحراز التقدم نحو التنفيذ.

وتشيد ماليزيا بدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ، باعتبارها الزخم الذي تمس الحاجة إليه نحو نزع السلاح النووي بشكل عام وكامل. وتؤمن ماليزيا بأن معاهدة حظر الأسلحة النووية تعزز المعايير العالمية لمكافحة الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تدعو ماليزيا جميع الدول إلى الانضمام إلى المعاهدة، باعتبار ذلك دليلا على التزامها بنزع السلاح وعدم الانتشار النووي، والأهم من ذلك، التزامها بعالم ينعم بمزيد من السلامة والأمن.

وتحث ماليزيا بقية الدول المدرجة في المرفق ٢ على التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها من أجل السماح بدخولها حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. ومن المؤسف أننا ما زلنا نلاحظ التمادي في تحديث الأسحلة النووية، وكذلك تطوير أسلحة نووية جديدة، على النحو المنصوص عليه في المذاهب العسكرية لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك فإن إبرام شراكة أمنية جديدة مؤخرا تشمل نظم إيصال استراتيجية مزودة بتكنولوجيا نووية يمكن أن يؤدي إلى سباق تسلح.

وفيما يتعلق بمعاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، أو معاهدة بانكوك، فقد تابع المجتمع الدولي

بترقب ما إذا كانت رابطة أمم جنوب شرق آسيا ستقدم مشروع قرارها الموضوعي الذي يصدر كل سنتين إلى اللجنة الأولى هذا العام. وقد قدمت الرابطة مشروع القرار لآخر مرة قبل ست سنوات، في عام ٢٠١٥، تحت رئاسة ماليزيا. وللأسف، لم يقدم أي مشروع بهذا الصدد إلى اللجنة الأولى في عام ٢٠١٧. كما لم يُقدم أي مشروع في عام ٢٠١٩؛ وإنما قدم مشروع مقرر إجرائي.

وكانت ماليزيا تأمل في أن تبدي رابطة أمم جنوب شرق آسيا هذا العام شعورا متجددا بالملكية والالتزام والعزم إزاء المعاهدة، من خلال تقديم مشروع قرار موضوعي يعكس تطلعات قادة الرابطة بشأن مسألة تتسم بأهمية حيوية لمنطقتنا. ومن المؤسف أنه يتعين علينا في دورة اللجنة الأولى لهذا العام أن نلجأ مرة أخرى إلى مشروع مقرر إجرائي بشأن المعاهدة. والإبقاء على الوضع الراهن إلى أجل غير مسمى لن يبشر بالخير لمستقبل المعاهدة – التي تشكل عنصرا أساسيا في الهيكل الأمني الإقليمي للرابطة.

وقد سمعنا مرة تلو أخرى أن الدول الأعضاء في الرابطة ملتزمة بحماية جنوب شرق آسيا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. بيد أن من الثغرات الواضحة أنه، على الرغم من إنفاذ معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا على ما مدى أكثر عقدين من الزمن، فإن أيا من الدول الحائزة للأسلحة النووية لم توقع أو تصدق على البروتوكول الملحق بها.

ومن الواضح أن الحاجة تدعو إلى إرادة سياسية قوية وإجراءات ملموسة لتحقيق التقدم بشأن القضايا الجوهرية الأساسية، للتمكين من تحقيق الهدف الذي طال تأجيله لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. ونحتاج بصورة عاجلة إلى حل جميع القضايا العالقة بخصوص التوقيع والتصديق على بروتوكول تلك المعاهدة في أقرب وقت ممكن، وفقا لأهداف ومبادئ المعاهدة. ويتمشى ذلك مع تطلعات قادة الرابطة على النحو المنصوص عليه في خطة الجماعة السياسية والأمنية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.